

ال نقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

snjt

انتخب، نخب، نخب، نخب



بلدية 2018 الانتخابات البلدية التونسية
TUNISIAN MUNICIPAL ELECTIONS
بلدية 2018
تقرير شهر ماي 2018

تقرير شهر ماي 2018

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتמידيا:

شاكر بلقاسم

الفصل 9 من المرسوم 115

المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر

يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حرّ وتعددي وشفاف.

الفصل 12 من المرسوم 115

المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر

لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته أو للاعتداء على حرمة الجسدية أو المعنوية.

مقدمة عامة

يتزامن صدور تقرير شهر ماي 2018 مع إقالة وزير الداخلية السابق لطفي ابراهم التي أرجعتها الحكومة إلى جملة من الأسباب من بينها توتر العلاقة مع نقابة الصحفيين .

وقد اتخذت وزارة الداخلية تحت قيادة ابراهم سياسة ممنهجة في التضيق على الحريات الصحفية خاصة خلال أشهر ديسمبر 2017 و جانفي وفيفري 2018 ما قاد نقابة الصحفيين إلى اعلان يوم الغضب والذي لم تليه اي مبادرة تذكر من قبل وزارة الداخلية لمعالجة أسابه ومن بينها خروقات أعوانها المتكررة ازاء حرية الصحافة والصحفيين من حالات ايقاف واعتداء ومنع من العمل و مراقبة لصيقة وتنصت على المراسلات.

وتراجعت اعتداءات الأمنيين على الصحفيين خلال الأشهر الثلاث الأخيرة نتيجة الضغط الذي مارسته النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين من أجل ضمان حماية الصحفيين والتصدي لكل محاولات التضيق عليهم.

وكانت نقابة الصحفيين خلال شهر أكتوبر 2017 قد عقدت اجتماعا تنسيقيا مع مكتب الاعلام والاتصال بوزارة الداخلية لتركيز خلية ازمة داخل الوزارة للتدخل لفائدة الصحفيين كانت لها انعكاسات ايجابية خلال شهر نوفمبر 2017 ليتراجع دورها بتسمية الناطق الرسمي الجديد خليفة الشيباني وتواترت بذلك الممارسات العنيفة ضد الصحفيين .

و طالبت النقابة أكثر من مرة وزارة الداخلية بالتحقيق الاداري في الاعتداءات التي تورط فيها منظوريها عبر الاعتداء على الصحفيين والمراسلين وإيقافهم وافتكاك معدّاتهم وإعلان نتائج تحقيقاتها فيها ولم تنلقى على امتداد ولاية ابراهم أي نتائج تذكر .

كما لم تلتزم الوزارة بما تعهدت به بتعميم منشور لمنظوريها بعدم التعرض للصحفيين أثناء عملهم وخاصة أثناء الاحتجاجات وداخل الملاعب الرياضية ولم تشعر أعوانها الميدانيين بأن المعرف الوحيد للصحفي هو بطاقته المهنية وأنّ الترخيص المكتوب إجراء استثنائي معمول به فقط في مجال تصوير بعض المباني أو داخل مجال ترابي محدّد بعينه

كما بقي "مشروع مدونة السلوك التي تضبط العلاقة بين قوات الأمن الداخلي وممثلي وسائل الإعلام" والتي تمت صياغتها بشكل تشاركي مع هيكل المهنة منذ سنة 2014 حبرا على ورق طيلة تولي الوزراء السابقين.

وعانى الصحفيون منذ تنصيب لطفي ابراهم وتعيين خليفة الشيباني ناطقا رسميا باسم وزارة الداخلية اشكاليات كثيرة في الحصول على المعلومة. وتواترت على نقابة الصحفيين التشتيات من ماطلة وزارة الداخلية وحرصها على تغييب المعلومة واستعمالها للانتقائية في نشر المعلومة بين وسائل الاعلام مما دفع النقابة إلى مطالبتها بتطوير آليات تواصلها مع الهياكل المهنية من أجل معالجات أنية لاعتداءات موظفيها.

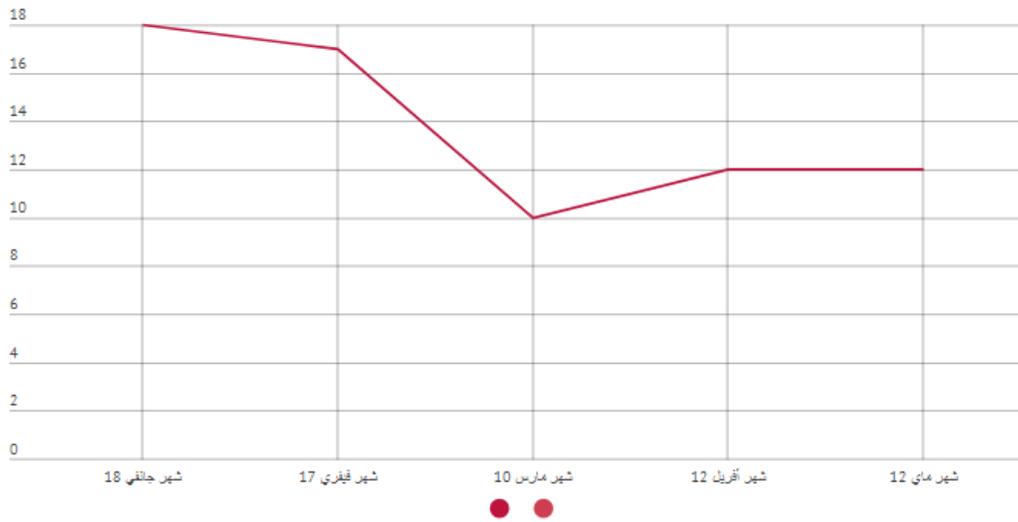
إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تنتظر الكثير من وزير الداخلية بالنيابة غازي الجريبي في مجال تنفيذ التعهدات السابقة مع النقابة، ومجهودات أكبر في السهر على ضمان أمن الصحفيين وحمايتهم واحترام طبيعة عملهم، والذي ستبقى السياسات المتخذة في هذا الشأن هي معيار الحكم الحقيقي عليه وليس النوايا.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

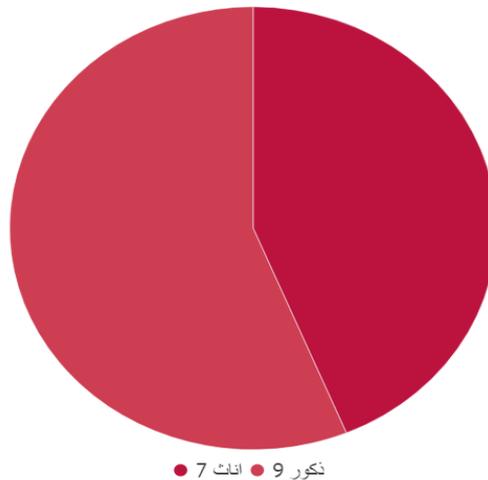
حافظت الاعتداءات على وتيرتها خلال شهر ماي 2018 مقارنة بشهر أفريل 2018، وقد رصدت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 12 اعتداء خلال شهر ماي 2018.

تطور نسق الاعتداءات



وظالت الاعتداءات 7 صحفيات و9 صحفيين يعملون في 10 إذاعات و موقع الكتروني ووكالة تونس إفريقيا للأنباء.

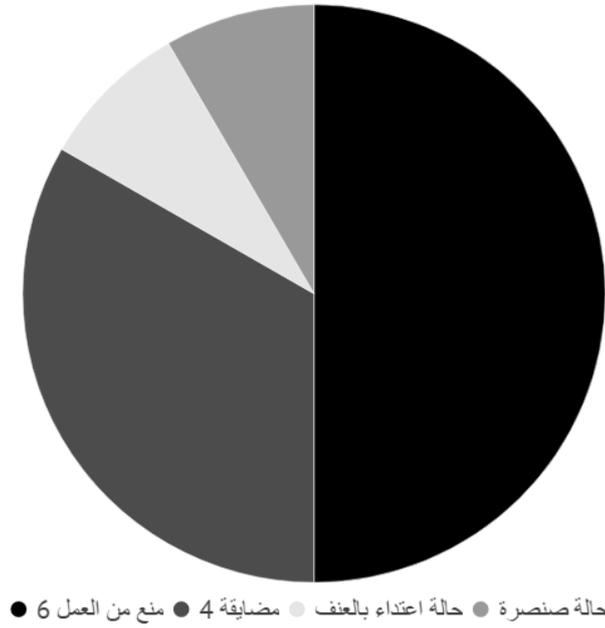
توزيع الاعتداءات حسب الجنس



اللافت خلال هذا الشهر هو ارتباط أغلب الاعتداءات بالانتخابات البلدية وبإجراءات استثنائية اتخذتها السلطة التنفيذية لمنع الصحفيين من العمل، حيث سجّلت وحدة الرصد في هذا الصدد 6 حالات منع من العمل و4 حالات مضايقة.

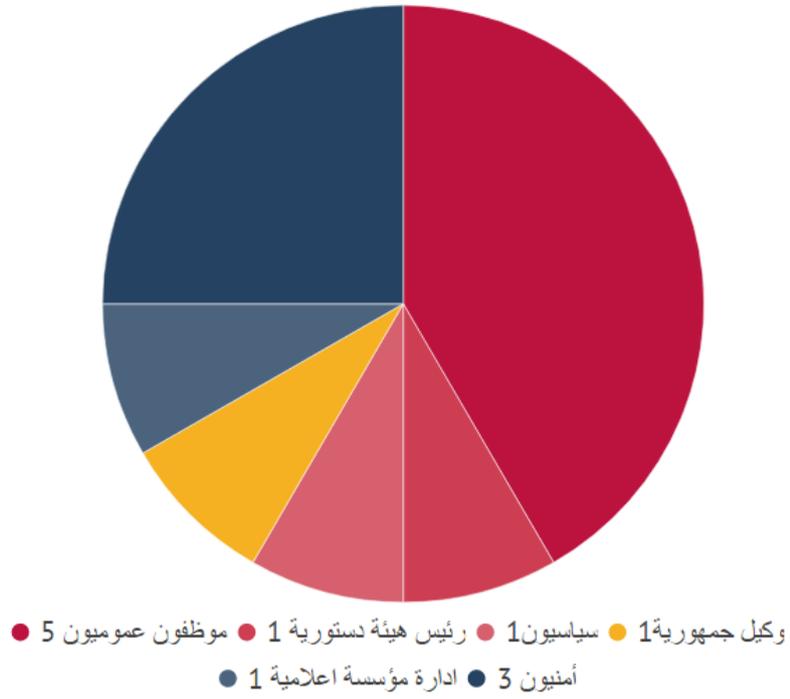
كما سجّلت الوحدة خلال هذا الشهر تبني سياسيين للعنف ضدّ الصحفيين حيث سجّلت حالة اعتداء بالعنف على العاملين بمؤسسة إعلامية، كما سجّلت عودة حالات الصنصرة من قبل إدارة مؤسسة إعلامية.

توزيع الاعتداءات حسب النوع



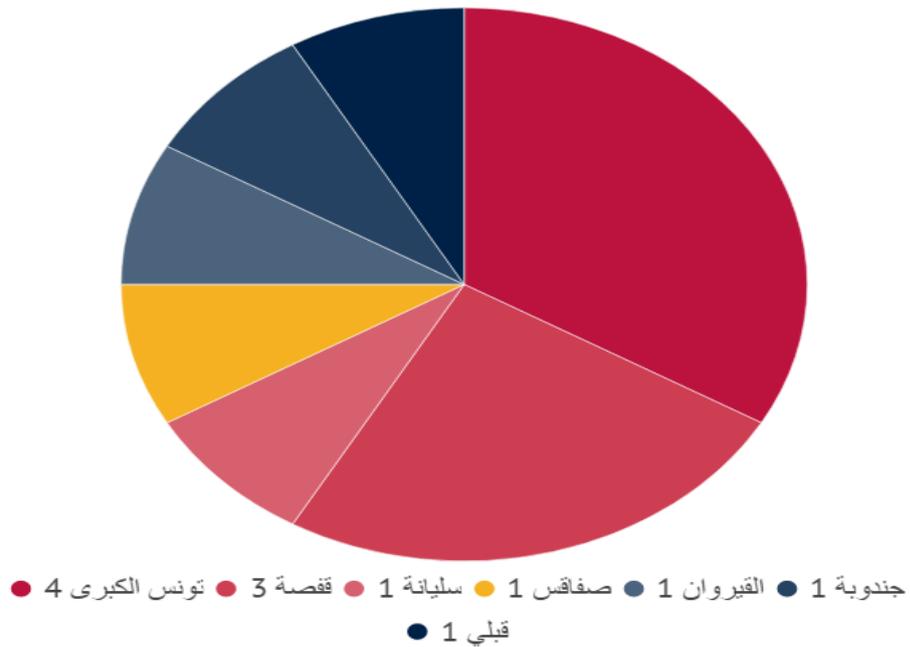
وقد تصدّر الموظفون العموميون العاملون في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قائمة المعتدين حيث كانوا مسؤولين عن 5 اعتداءات، وكان الأمنيون مسؤولين على 3 اعتداءات. كما سجّلت الوحدة مسؤولية رئيس هيئة دستورية ووكيل جمهورية وسياسيون وإدارة مؤسسة اعلامية على اعتداء وحيد لكل واحد منهم.

توزيع الاعتداءات حسب الأطراف المسؤولة



وقد تركّزت الاعتداءات أساسا في تونس العاصمة بـ 4 حالات وفي قفصة بـ 3 حالات وفي ولايات سليانة و صفاقس والقيروان وجندوبة وقبلي بحالة وحيدة في كلّ منها.

توزيع الاعتداءات حسب الأطراف الولايات



إجراءات تعسفية تحول دون الحصول على المعلومة

عادة ما تضع سلطة الإنفاذ تدابير عبر أوامر ومناشير تكرر خرقاً للقوانين الجاري بها العمل في علاقة بحرية العمل وحرية الصحافة والنشر، وعادة ما يتم تنفيذ هذه التدابير من قبل أعوان الإنفاذ ومن بينهم الأمنيون لخضوعهم لمبدأ الطاعة للأوامر الواردة عليهم من رؤسائهم في العمل. وقد وصلت وزارة الداخلية خرق القانون الخاص بحرية الصحافة والطباعة والنشر، بوضع حواجز تعوق الحصول على المعلومة ونشرها للعموم ضمن نصوص غير منشورة للعموم. كما سجلت الوحدة حالة غير واردة في القانون نفذها وكيل جمهورية. وقد سجل خلال هذا الشهر 3 حالات منع من العمل وحالة مضايقة.



* منع خليفة القاسمي من العمل

المكان: القيروان

التاريخ: 24 ماي 2018

المعتدى عليهم: مراسل إذاعة "موزاييك أف أم" خليفة

القاسمي

المعتدى: أمنيون

الوقائع:

اصطحب أعوان أمن مراسل إذاعة "موزاييك أف أم" خليفة القاسمي إلى مركز الأمن بالقيروان على خلفية رفضه الإذعان لطلبهم بفسخ مادة مصورة عمل عليها جاء في خلفيتها أمنيون خلال عمله على تصوير مجسم أنية طبخ الكسكسي العملاقة وسط مدينة القيروان، في إطار تقرير حول صناعة النحاس.

وأفاد القاسمي لوحدة الرصد: "أثناء عملي على اعداد تقرير حول النحاس، استأذنت من عون أمن موجود بالمكان لتصوير أنية طبخ أكلة الكسكسي العملاقة وسط المدينة، فسمح لي بذلك. لكن زملاؤه أصروا على أخذ الكاميرا مني وفسخ المادة المصورة، وعند رفضي تسليمها لهم لفسخ المادة، طلبوا مني مرافقتهم إلى مركز الأمن حيث وصلت التمسك برفض فسخ المادة المصورة، وبعد حوالي عشر دقائق من الجدل والنقاش، أعلمني رئيس المركز بأنه تلقى اتصالاً من الناطق الرسمي لوزارة الداخلية خليفة الشيباني، الذي طلب إخلاء سبيلي، وقد اعتذر مني رئيس المركز".

الرأي القانوني:

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

لا يخضع التصوير في الأماكن العامة إلى أي ترخيص، وتعتبر محاولة منع الصحفي من مواصلة عمله اعتداء على حرية الشغل التي يجرمها الفصل 136 من المجلة الجزائية. كما أنّ محاولة افتكاك الكاميرا ومطالبة الصحفي بفسخ المادة المصورة تعطيلًا لحرية تداول المعلومات والأخبار ولحقّ المواطن في الإعلام المنصوص عليه دستوريا. كما أن تلك الممارسات تعتبر تعدّيًا على كرامة الصحفي التي يضمنها الفصل 12 من المرسوم وتعريضًا له للضغط من جانب أعوان السلطة العمومية الذين من المفروض أن يقوموا بإنفاذ القوانين.



ما يؤكّد عدم شرعية تصرفات الشرطة هو إخلاء سبيل الصحفي بمجرد تدخّل مسؤول أمني تابع لوزارة الداخلية.

*** منع نديم بو عمود من العمل**

المكان: تونس

التاريخ: 21 ماي 2018

المعتدى عليهم: نديم بو عمود المصور الصحفي بموقع "

" Tunisiareview"

المعتدي: أمينيون

الوقائع:

قام أعوان أمن بمنع نديم بو عمود الصحفي بموقع "Tunisiareview" من التصوير عند تغطيته وقفة احتجاجية أمام المسرح البلدي بشارع بورقيبة بالعاصمة.

وأفاد بو عمود لوحدة الرصد: "توجهت إلى شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة لتغطية وقفة أصدقاء الناشطة لينا بن مهني أمام المسرح البلدي، وعندما وضعت الكاميرا لتصوير استجاب مع أحد الناشطين، فوجئت بأعوان أمن يطلبون مني ترخيص بالتصوير. استظهرت بوثيقة تكليف بمهمة تضمن كافة تفاصيل العمل المطلوب مني إنجازها وتحمل طابع المؤسسة الإعلامية. لكن طلب مني أحد أعوان الأمن التوقف عن التصوير لأن التكليف غير قانوني، بنعلة أنه لا يحمل تأشيرة السلطات. وأجرى عون الأمن اتّصالا هاتفيا جاء على إثره مجموعة من الأمنيين رفقة رئيس منطقة الأمن الوطني بباب بحر وأعلموني أنّ الترخيص يجب أن يكون ممضى من منطقة باب بحر وقبل موعد التصوير بـ48 ساعة للحصول على الموافقة".

الرأي القانوني:

تضمن كلام المسؤول الأمني مسائل غاية في الخطورة في علاقة بحرية الإعلام وتتمثل في ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من منطقة الأمن المختصة ترابيا للقيام بأعمال التصوير التلفزيوني في الشارع. ويخالف هذا القرار الدستوري الذي يضمن حرية الصحافة وحق المواطن في الإعلام والمرسوم 115 الذي تضمن في أحكامه العامة حرية تداول ونشر وتلقي الأخبار مهما كان نوعها وكذلك المواثيق الدولية التي صادقت عليها تونس.

يمكن اعتبار القرار الأمني هو رجع صدى لتعليمات سياسية تضيقية على الإعلام وخاصة السمعي البصري منه.



* منع مراسلة إذاعة "ريحانة" من العمل واتلاف

محتوى صحفي

المكان: ولاية جندوبة

التاريخ: 11 ماي 2018

المعتدى عليهم: إسلام الطوبوي الصحفية بإذاعة

"ريحانة" الجمعياتية.

المعتدي: أمنيون.

الوقائع:

منع عوني حرس بحري بميناء طبرقة الصحفية بإذاعة "ريحانة" الجمعياتية بولاية جندوبة إسلام الطوبوي من العمل بسبب إعدادها لروبرتاج مصور حول صيد المرجان على هامش مشاركتها في دورة تكوينية حول صحافة "mobile journalism".

وقالت الصحفية إسلام الطوبوي لوحدة الرصد: "بعد حصولي على موافقة عدد من الغطاسين بالميناء توجهت بعد ظهر يوم الجمعة من أجل إجراء سلسلة من الحوارات الصحفية معهم، وأثناء قيامي بعملتي على متن مركب بحري تفاجأت بتواجد عوني(02) حرس بحري خلفي، حيث انتظروا إلى حين إتمامي لعملتي ثم قام أحدهما بمديبهاتف جوال من أجل الحديث مع رئيس المركز الذي طلب سألني إن كان بحوزتي رخصة تصوير، فأعلمته أنني صحفية وأقوم بإعداد روبرتاج في إطار مشاركتي في دورة تكوينية، وأكدت له أن من حاورتهم يعلمون هويتي الصحفية، لكنه رفض ذلك متمسكا بضرورة حصولي على ترخيص بالتصوير من الوزارة الأولى".

كما ذكرت الطوبوي أنّ عوني الحرس كانا يقومان بعدّة اتّصالات هاتفية كما طلب منها رئيس المركز الانتظار في نفس المكان إلى حين التحاقه، وبدورها قامت بإعلام المشرفين على الدورة التكوينية بما تعرّضت له. ثمّ طلب منها عون هويتها ومحو المادة المصوّرة، في حين قال لها الآخر أنّهم سيقومون بسحب رخص الغطّاسين الذين حاورتهم، ما دفعها إلى محو المادة من جانبها تجنّبا لأيّ أضرار أو تهديدات لمحاوريها.

من جانبه أكّد الأستاذ عبد الكريم الحيزاوي رئيس مركز تطوير الإعلام المشرف على الدورة التكوينية بمدينة طبرقة: "تنقلت إلى ميناء طبرقة من أجل معرفة سبب تعامل أعوان الحرس البحري مع الصحفية إسلام الطوبوي وقد تأكّدت أنّ ما حصل كان بناء على تعليمات من رئيس مركز الحرس البحري بالميناء وهو من قام بإرسال عوني الحرس وقد قال لي رئيس مركز الحرس البحري حرفيا "أناطبّق تعليمات رئيس منطقة الأمن الذي طلب مني محو المادة المصورة من قبل الصحفية".

كما قال الحيزاوي أنّه استفسر من رئيس مركز الحرس البحري إن كان التصوير أو محاورة الغطّاسين ممنوع، فقال أنّ التصوير ليس ممنوعا، لكن السبب تلقّيه تعليمات وعليه تنفيذها وهو مضطر لذلك.

الرأي القانوني:

تعرّضت الصحفية إسلام طوبوي إلى تجاوزات غير قانونية من خلال مطالبتها برخصة تصوير مع غطّاسين في مكان عام وكذلك بإجبارها على فسخ المادة المصورة ويخالف تصرف أعوان السلطة العمومية الفصل 9 من المرسوم 115 الذي يمنع فرض أيّ قيود تعوق حرية تداول الأخبار والمعلومات وتعطل حقّ المواطن في الإعلام، كما يمثل تصرفهم اعتداء على سرية مصادر الصحفي المنصوص عليها بالفصل 11 من المرسوم ويمثل تصرف الأعوان إهانة للصحفية الشابة ومساسا بكرامتها مخالفا للفصل 12 من المرسوم .

وتكشف الانتهاكات المسجلة وجود تعليمات عليا لمنع الإعلاميين.

* مضايقة الصحفيين في قبلي

المكان: ولاية قبلي

التاريخ: 22 ماي 2018

المعتدى عليهم: الصحفية بإذاعة "قفصة" سعاد الكيلاني



المعتدي: مساعد وكيل الجمهورية

الوقائع:

تعرّضت الصحفية بإذاعة قصة سعاد الكيلاني للمضايقة من قبل مساعد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بولاية قبلي بسبب تغطيتها لوقفة احتجاجية لعدد من أهالي موقوفي مدينة دوز ببهو المحكمة.

وقالت الصحفية سعاد الكيلاني لوحدة الرصد: "توجّهت لتغطية وقفة احتجاجية لعدد من أهالي موقوفي مدينة دوز، ولم أقم بالتصوير داخل مبنى المحكمة لعلمي بوجود الحصول على ترخيص مسبق، لذلك قمت بمحاورة عدد من منظّمي الوقفة الاحتجاجية صوتياً فقط، لكن ما راعني إلا تأكيد أحد أعوان الامن أنّ الحصول على تصريحات داخل مبنى المحكمة ممنوع و طلب مني مرافقته إلى مكتب مساعد وكيل الجمهورية الذي تفاجأت بطريقة محاورته المتشنّجة لي، وهو يشير إلى أنه كان يتوجّب عليا الحصول على إذن مسبق قبل الحصول على تصريحات و طلب مني مده ببطاقتي الصحفية فمكنته منها، لتتغير بعد ذلك طريقة معاملته لي".

الرأي القانوني:

لم تقم الصحفية بأعمال تصوير داخل بهو المحكمة ومع ذلك يتم أخذها إلى مكتب النيابة العمومية. ويخالف تصرف ممثل النيابة العمومية الفصل 9 من المرسوم 115 حول منع فرض أي قيود تعوق حرية تداول الأخبار.

كما يضرب حق الصحفي في النفاذ إلى الأخبار المضمون بالفصل 10 من المرسوم ويمنع الفصل 11 تعريض الصحفي لأي ضغوط من جانب أي سلطة. وتعكس حادثة تواصل بعض الممارسات، وخاصة في الجهات الداخلية للبلاد، التي تفرض قيوداً على حرية الصحافة وخاصة في علاقة بتغطية التحركات الاجتماعية والأهلية.

وكانت الأمور ستتطور نحو الأسوأ لو لم يكن بحوزة الصحفية بطاقة احترام رسمية، وهو ما يعني ضرورة سنّ تشريعات تحمي صحافة المواطن.

تشريع العنف ضد المؤسسات الإعلامية

إنّ التشريع للممارسات العنيفة ضدّ الصحفيين ينطلق من عدم احترام القضاء لمبدأ التناسب بين الجرم والإجراءات الاحترازية التي يتوجب أخذها لفائدة الضحايا وقد عكس التساهل الذي تعاملت به كلّ الأطراف مع ملف اقتحام مقر مؤسسة اعلامية، عدم تقيد السلطات بمبدأ مناهضة الإفلات من العقاب في الملفات المرتبطة بالاعتداءات على الصحفيين.



* عادل العلمي يقتحم مقر إذاعة "شمس أف أم"

المكان: تونس

التاريخ: 24 ماي 2018

المعتدى عليهم: صحفيو إذاعة "شمس أف أم"

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

اقتحم المدعو عادل العلمي رئيس حزب تونس الزيتونة يوم الخميس 24 ماي 2018 مقر إذاعة "شمس أف أم" المصادرة وأستوديو البثّ المباشر خلال بثّ برنامج "هنا شمس". وعمد العلمي إلى تهديد الصحفيين ودفع عدد من العاملين بالمؤسسة خلال محاولتهم إقناعه بمغادرة أستوديو البثّ، وقد أحدث حالة من الفوضى تسببت في تعطيل البثّ المباشر وسير العمل. وأفاد مدير تحرير الإذاعة منجي الخضراوي لوحدة الرصد: "اقتحم عادل العلمي رئيس حزب "تونس الزيتونة" مقرّ الإذاعة مطالبا بحقّ الردّ على سليم شيبوب خلال تعليقه على الحلقة الخاصة بالعلمي في برنامج "شالوم"، خلال استضافته في اليوم السابق، وقد سعد إلى الطابق الأوّل وأصر على تمكينه من الرد في الحين، فأعلمناه بأنّ الردّ من حقّه وسنمكّنه منه في موعد مناسب، غير أنّه تمسكّ بطلبه، وتفاجأنا باقتحامه الأستوديو أثناء بثّ البرنامج المباشر "هنا شمس"."

وقالت الصحفية ومقدّمة برنامج "هنا شمس" سماح مفتاح لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "اقتحم عادل العلمي استديو البثّ المباشر لحصّة برنامج "هنا شمس" الذي أعمل على تقديمه مع الزميل محمد بيار خلال بثّنا لفاصل غنائي متوجّها نحوي بالخطاب ليهددني

ويحدث حالة من الفوضى عطّلت سير العمل ما اضطرّنا لبثّ أغاني لمدة 20 دقيقة إلى حين فضّ الإشكال".

وقد تعمّد العلمي دفع الصحفيين الذين حاولوا التدخّل ورفض الخروج من أستديو البثّ المباشر واعتدى عليهم لفظيا وكفرهم. ليتمكّن المتدخلون فيما بعد من إخراج العلمي من الأستوديو لكنّه واصل بثّ الفوضى وهدّد بإلقاء نفسه من نافذة قريبة، وتواصلت حالة الفوضى إلى حين التحاق أعوان الأمن بالمكان واصطحاب العلمي إلى مركز الأمن بالبحيرة حيث تمّ فتح محضر بالحادثة.

الرأي القانوني:

يشكل اقتحام مقر الاذاعة وقاعة البث اعتداء على الصحفيين والعاملين بالمؤسسة ويجرم القانون الجزائري التونسي اقتحام محل الغير دون ارادة صاحبه، ويشكل تصرف رئيس الحزب المعني ضغطا على الصحفيين مخالفا للفصل 11 من المرسوم 115 مما يشكل مساسا بكرامة الصحفيين واعتداء عليهم. ويعاقب الفصل 12 من المرسوم كل من أهان صحفيا أو تعدى عليه بالقول أو بالفعل حال مباشرته لعمله.

عودة الرقابة في المؤسسات الاعلامية

سجّلت وحدة الرصد خلال شهر ماي 2018 حالة صنصرة تعتبر مؤشرا لعودة الرقابة المعلنة لإدارات المؤسسات الإعلامية لمصالحها الضيقة الذي يمسّ من جوهر حرية الصحافة.

* صنصرة مقال بموقع "اكسبراس أف أم"

المكان: تونس

التاريخ: 23 ماي 2018

المعتدى عليهم: نور الدين الكحلاوي مدير تحرير موقع

"اكسبراس أف أم"

المعتدي: إدارة مؤسسة اعلامية

الوقائع:

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين



عمد المدير العام للإذاعة "اكسبراس اف ام" مراد قديش إلى حذف مقال صحفي نشر مساء يوم الأربعاء 23 ماي 2018 تحت عنوان " Dans un nouveau style impeccable, HCE massacre" Youssef Chahed " دون استشارة كاتبه بتعلة مخالفته للخطّ التحريري للمؤسسة الإعلامية.

وقال نور الدين الحلاوي المسؤول عن قسم الواب بإذاعة "اكسبراس أف ام" وكاتب المقال لوحدة الرصد أنّه لم يكن على علم بحذف مقاله الذي نشر في حدود الساعة 15.45 من يوم الأربعاء 23 ماي 2018، وتم حذفه في حدود الساعة السابعة مساء من نفس اليوم. وقد تحصّلت وحدة الرصد على نسخة من المقال الذي تضمن تعليقا على تدوينة للمدير التنفيذي لحزب نداء تونس حافظ قائد السبسي، تعرض فيها لحصاد حكومة يوسف الشاهد ، ولم يكن هناك موجب للصنصرة أو الحذف حيث لم يتضمن أي مساس بأخلاقيات المهنة الصحفية أو مصطلحات توجب ملاحقة قانونية لكاتبه.

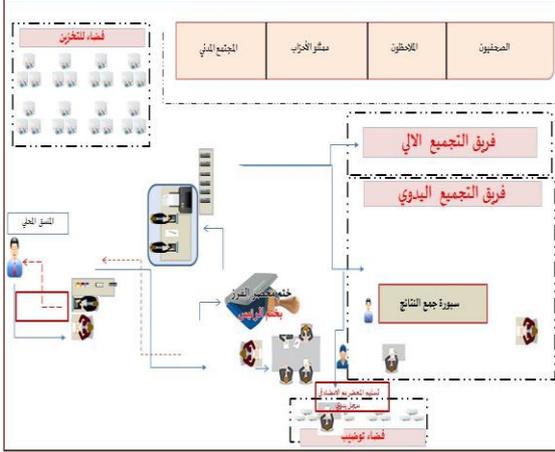
من جانب آخر، قال المدير العام للإذاعة مراد قديش لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّه هو من اتخذ قرار حذف المقال من الموقع الإلكتروني بعد مراجعة هيئة التحرير، معتبرا أنّ ما تضمّنه المقال المذكور لا يتماشى مع الخطّ التحريري للمؤسسة، نافيا في الوقت نفسه تعرّض الإذاعة أو شخصه لضغوطات من أطراف خارجة عن المؤسسة. كما ذكر قديش أنّه لم يعلم الصحفي بأنّه سيقوم بحذف المقال لأنّه لم يتحصّل عليه بعد اجتماع هيئة التحرير وقد تمّ إعلامه في اليوم الموالي.

الرأي القانوني :

يعتبر حذف المقال الصحفي من موقع الإذاعة انتهاكا لحرية التعبير والصحافة بدعوى مخالفة الخطّ التحريري، والأرجح أنّ هناك ضغوطا سياسية سلّطت على الإذاعة لحذف المقال لتناوله قضايا سياسية ساخنة ونوعية علاقة حزب نداء تونس برئيس الحكومة يوسف الشاهد. ويخالف تصرّف المدير العام الدستور التونسي والمرسوم 115 والاتفاقيات الدولية الضامنة للحقّ في حرية التعبير والصحافة والرأي وتضمّنت الأحكام العامة للمرسوم 115 أنه لا يمكن التقييد من حرية التعبير الا بموجب قانون وأن تكون غاية المنع مشروعة وضرورية ومتناسبة.

وتضمن الفصل 13 من المرسوم 115 أنه لا يجوز مساءلة أي صحفي على رأي أو أفكار ينشرها طبقا لأعراف المهنة الصحفية وأخلاقياتها.

اعتداءات مرتبطة بتغطية الانتخابات البلدية



عانى الصحفيون خلال تغطية الانتخابات البلدية إشكاليات ارتبطت أساسا بحجب المعلومة لانعدام التواصل الإعلامي لبعض الهيئات الفرعية للانتخابات في ولايات سليانة و صفاقس وقفصة وتونس.

فقد وضعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدة تدابير حالت دون حصول الصحفيين على معلومات دقيقة وأتية لنقلها الى المواطن في اطار ضمان حقه في الحصول على المعلومة.

وتم منع الصحفيين من أداء مهامهم بصفة عادية ومضايقتهم في 5 مناسبات خاصة يوم الاقتراع وعملية فرز الأصوات وقد تمثلت الاعتداءات المسجلة في ما يلي:

*** منع صحفيين من العمل من قبل الهيئة الفرعية للانتخابات في دائرة سليانة المكان: ولاية سليانة**

التاريخ: 7 ماي 2018

المعتدى عليهم: الصحفي بـ "إذاعة الكاف" ماهر الهرماسي والصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" نبيهة صادق

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:



عمد رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات البلدية دائرة سليانة إلى منع الصحفي بـ"إذاعة الكاف" ماهر الهماسي والصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" نبيهة صادق من تصوير جداول التصويت اليدوي. وقام رئيس الهيئة الفرعية بدعوة الأمن لإخراج الصحفيين من المكان.

وأفاد ماهر الهماسي لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية: "قام رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بطلب أعوان الأمن من أجل إخراجي من مقرّ الهيئة صحبة مراسلة "موزاييك أف أم" نبيهة صادق، بعد تفتّنه لمحاولتنا الحصول على صورة لجداول الفرز اليدوي للانتخابات البلدية، ما تسبّب في منعنا من التغطية الصحفية وحرماننا من المعلومة"

وأكد الهماسي: "حاولنا الاستعانة بأحد أعضاء الهيئة الفرعية الذي كان قريبا من الجداول، وفور تفتن رئيس الهيئة لذلك طلب منا الخروج ثمّ قام بطلب أعوان الأمن لطرّدنا ما عطل تغطيتنا الصحفية".

من جانبها قالت مراسلة "موزاييك أف أم" نبيهة صادق: "قام رئيس الهيئة الفرعية بإخراجنا بسبب محاولتنا الحصول على صورة في ظلّ غياب المعلومات حول نسب تقدّم الفرز".

وقد اتصّلت وحدة الرصد برئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بولاية سليانة عصام النوري الذي قال أنّه قام بإخراج الصحفي ماهر الهماسي لأنّه حاول التقاط صورة لأحد جداول الفرز اليدوي معتبرا ما حدث غير قانوني لأنّ الفرز لم ينتهي بعد، وقد يتسبّب ذلك في مشاكل مع القوائم المترشحة في حالة وجود خطأ معيّن، وعندما حاولنا معرفة سبب طلبه لأعوان الأمن قال أنّ ذلك من حقّه لأنّ الصحفي رفض المغادرة.

الرأي القانوني:

يقطع النظر عن تقدير تصرّف الصحفيين في علاقة بتصوير جداول الفرز اليدوي نظرا لغياب المعلومة، فإنّ استنجاد رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بسليانة بأعوان الأمن لإخراج الصحفيين من المكان يعدّ ممارسة غير مقبولة وانتهاكا لا مبرّر له في مخالفة للفصل 14 من المرسوم الذي ينصّ، أنه لا يجوز أن تكون المعلومات التي ينشرها الصحفي سببا للمساس بكرامته وحرّمته المعنوية كما يتضمّن الفصل 9 من المرسوم أنّه يمنع فرض أيّ قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام تعدّدي وشفّاف.



* منع صحفيين من العمل من قبل الهيئة الفرعية للانتخابات في دائرة صفاقس 2

المكان: ولاية صفاقس

التاريخ: 7 ماي 2018

المعتدى عليهم: الصحفيين في صفاقس

المعتدى: موظفون عموميون

الوقائع:

وضعت الهيئة الفرعية للانتخابات البلدية بدائرة "صفاقس 2" الصحفيين العاملين على تغطية عملية الفرز في ظروف غير مناسبة أعاقت حصولهم على المعلومة.

وأفادت أميرة مقني الصحفية بإذاعة "الديوان أف أم" لوحدة الرصد: "نزلت من المدارج إلى قاعة الفرز لتصوير جدول التصويت اليدوي فطلب مني عضو الهيئة الصعود إلى مدارج الصحفيين حيث لم تتوفر لنا إمكانية الحصول على المعلومة نظرا لبعده النتائج عنا".

ووضحت سهام شعور الصحفية بـ"إذاعة صفاقس": "وضعنا في ظروف غير مناسبة حيث يفصل بين قاعة الفرز ومكان تواجد الصحفيين حاجز حديدي أعاق حصولنا على المعلومة إضافة إلى عدم توفير

ظروف مناسبة لوجودنا أو تمكيننا من الحصول على أي معطيات رغم قلة عددنا الذي لم يتجاوز الخمسة صحفيين".

وقد اتّصلت وحدة الرصد برئيس الهيئة الفرعية للانتخابات "صفاقس 2" أنيس الطريقي الذي أفاد أنه: "خصّصت الهيئة أماكن للصحفيين والملاحظين وفق قرارها وهي مدارج الملاعب حيث تتمّ عملية الفرز وللأسف فإنّ البنية التحتية أعاقت حصولهم على المعلومة ولكن كلّ ما استطعت القيام به هو تقريب جداول التصويت لمكان تواجد الصحفيين ليحصلوا على المعلومة ولكن لا سلطة لي على ولوجهم إلى مكان الفرز فهي مسؤولية منسّق الدائرة الانتخابية".

من جانبه أكد منسق الإدارة الفرعية الانتخابية "صفاقس 2" لوحدة الرصد أنه : "أنا مسؤول على أكثر من 100 شخص يقومون بعملية فرز دقيقة لذلك لا يمكن السماح بدخول الملاحظين والصحفيين، والقانون خول لهم مكان مخصص لهم وقد أكد للصحفيين المتواجدين أنه يمكنهم التواصل مع رئيس الدائرة الانتخابية للحصول على المعطيات التي يطلبونها".

الرأي القانوني:

أعاقت التدابير التي اتخذتها الهيئة الفرعية للانتخابات بصفاقس عمل الصحفيين وعسرت تغطيتهم لأعمال الفرز ونقل النتائج أولاً بأول للجمهور، وينصّ الفصل 9 من المرسوم 115 أنه يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو التي من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف. كما أنّ الحواجز التي عزل خلفها الصحفيون تمثّل اعتداء على كرامتهم، وهو ما ينافي الفصل 12 من المرسوم.

* رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يضايق الصحفيين

المكان: تونس

التاريخ: 9 ماي 2018

المعتدى عليهم: الصحفيون العاملون على تغطية

نتائج الانتخابات البلدية

المعتدى: محمد التليالي المنصري رئيس الهيئة العليا

المستقلة للانتخابات



الوقائع:

رفض محمد التليالي المنصري رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تلقّي أسئلة من الصحفيين بعد الانتهاء من تقديم نتائج الانتخابات البلدية وتجاهلهم بصورة غير لائقة.

وأفادت الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" أميرة محمد لوحدة الرصد "بعد انتهاء رئيس هيئة الانتخابات من تقديم نتائج الانتخابات البلدية وقع المرور مباشرة إلى عزف النشيد الوطني، ما جعلنا ننتظر انتهاءه لنطرح بعض الأسئلة على رئيس الهيئة، غير أنه غادر دون أن يستجيب لطلبنا متجاهلاً وجودنا في حركة فيها عدم احترام لنا كصحفيين، إلى جانب امتناعه عن إفادتنا بمعلومات تتعلق بمسائل لم يتطرق إليها في إعلانه عن النتائج. وقد استنكر بعض أعضاء الهيئة تصرف رئيسها وعبروا عن اعتذارهم مشيرين أنّ الأمر خارج عن نطاقهم".

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

نفس الرواية وردت على لسان خولة السليتي الصحفية بإذاعة "شمس أف أم" ، والتي أشارت إلى أنّها إلى جانب زميلتيها أميرة محمد من موزاييك ومها ميلادي من راديو "ماد" أردنا طرح أسئلة على رئيس الهيئة، في حين غادر بقية الصحفيين قصر المؤتمرات، مشيرة إلى أنّهن تواجدن بالمكان منذ الصباح إلى حوالي منتصف الليل.

الرأي القانوني:

إنّ رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هو مسؤول رسمي وتحمل عليه واجبات إنارة الرأي العام حول المهام الموكلة إليه أو إلى الهيئة التي يرأسها، وخاصة في علاقة بنتائج الانتخابات البلدية. وتضمن الدستور التونسي حقّ المواطن في الإعلام ويخالف تصرّف رئيس الهيئة الواجب المفروض عليه بالفصل 10 من المرسوم 115 والذي يفترض أنّه للصحفي أن يطلب من الهياكل العمومية المعلومات والأخبار والاحصائيات التي تكون بحوزتها ما لم تكن هذه المواد سرية بحكم القانون. كما يحمل على كلّ مسؤول احترام الصحفيين وتسهيل عملهم وعدم المساس بكرامتهم كما يعتبر تصرّف رئيس الهيئة معطّلاً لحقّ المواطن في الحصول على الأخبار من مصادرها.

* منع الصحفيين من العمل من الهيئة الفرعية للانتخابات بمنطقة بلخير من ولاية قفصة

المكان: قفصة

التاريخ: 6 ماي 2018

المعتدى عليهم: الصحفيون العاملون على تغطية

نتائج الانتخابات البلدية في قفصة

المعتدى: رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

الوقائع:



تعرّض الفريق الصحفي لـ "إذاعة قفصة" للمضايقة

من قبل عديد الأعضاء من الهيئة الفرعية

لانتخابات بمنطقة بلخير من ولاية قفصة وذلك

على خلفية تغطيتهم للانتخابات البلدية.

وقالت الصحفية وعضو فرع النقابة سوار عمايدية لوحدة الرصد: "توجّهت إلى مركز الاقتراع بالمدرسة

الابتدائية بمنطقة بلخير رفقة الصحفي أحمد العيساوي والمصور الصحفي محمد لسود لتغطية الانتخابات

خطوة بخطوة وكنا حاملين لشارات مسلّمة من قبل الهيئة الفرعية للانتخابات المخصّصة للصحفيين، لكنّ الفريق تعرّض لمحاولة منع من العمل من قبل رئيس مكتب الاقتراع. وحاولنا أن نوضّح للمعني بالأمر أن عملنا كان خارج مكتب الاقتراع إلاّ أنّه أصرّ على منعنا بالقول "عندي تعليمات".

وأكدت الصحفية أنّ مثل هذه المضايقة تعرّضوا لها في أغلب مراكز الاقتراع التي توجّهوا لها من أجل التغطية الصحفية في كلّ من بلخير والمظيلة والقطار وزانوش والسند حيث رفض أغلب المسؤولين عنها تقديم معلومات او إحصائيات أولية للفريق الصحفي.

* مضايقة الصحفيين في المظيلة

المكان: قفصة

التاريخ: 6 ماي 2018

المعتدى عليهم: الصحفيون العاملون على تغطية

نتائج الانتخابات البلدية في قفصة

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:



تعرّض الفريق الصحفي لإذاعة قفصة الجهوية

للمضايقة من قبل أعضاء من الهيئة الفرعية للانتخابات بالمظيلة من ولاية قفصة وذلك على خلفية تغطيته للخلافات التي أدّت الي تأجيل الانتخابات بالمنطقة إلى يوم 27 ماي.

وأفادت الصحفية بإذاعة قفصة سوار عمايدية لوحدة الرصد: " تنقلنا إلى المظيلة بعد بلوغ معلومات حول حالة احتقان بمركز الاقتراع بحّي النسيم، وقد عاينا حالة الاحتقان بين رؤساء القوائم والمواطنين الذين اتّهموا الهيئة الفرعية للانتخابات بالتلاعب بالقوائم. وعندما وجدنا مركز الاقتراع مغلقا انتظرنا خروج أحد المسؤولين للاستفسار حول مايجري، فما راعنا إلاّ رفض المنسق الجهوي صلاح الدين القطاري تقديم أيّ معلومات وغادر المكان.

وقد اتّهمنا المنسق الجهوي لهيئة الانتخابات صلاح الدين القطاري بهرسلته قائلا: "هل هذه حرية الصحافة التي تتحدثون عنها"، ثم رفض الإجابة عن أسئلتنا".



* مضايقة الصحفيين في قفصة

المكان: قفصة

التاريخ: 6 ماي 2018

المعتدى عليهم: الصحفيون العاملون على تغطية

نتائج الانتخابات البلدية في قفصة

المعتدى: موظفون عموميون

الوقائع:

تم وضع الصحفيين في ولاية قفصة تحت الضغط والهرسلة من قبل عضو الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة خلال تغطية عملية الفرز للنتائج الأولية للانتخابات.

وأفادت سوار عمايدية الصحفية بإذاعة قفصة العمومية: "تحولنا إلى قاعة التجميع والفرز بعد غلق مراكز الاقتراع فقام المحامي وعضو الهيئة الفرعية للانتخابات بولاية قفصة نجم الدين خريف بهرسلتنا واتهمنا بالتعسف إضافة لاتهامي شخصيا بالتهديد بالقتل ضد المنسق الجهوي لأنني أصريت على الحصول على تصريح منه، كما عمد نفس الشخص إلى تهديد الفريق الصحفي برفع الأمر للقضاء قائلا "هذه العريضة التي في يدي سأقدم بها إلى وكيل الجمهورية".

كما أشارت الصحفية أن الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة والمنسق الجهوي لم يكونا متعاونين أبدا ويرفضان مد الصحفيين بأية معلومات بتعلة أن كل شيء ممنوع. وفي بعض الاحيان تشير الهيئة على الصحفيين بالاتصال بالهيئة العليا وأخذ أي معلومة يريدونها وفي مقابل هذا نتفاجأ بتقديم المعلومات التي نحرم منها لمؤسسات إعلامية أخرى.

الرأي القانوني:

تعرض عديد الصحفيين بجهة قفصة إلى انتهاكات بالجملة يوم الانتخابات البلدية وهي محاولات المنع من العمل ورفض تقديم المعلومات من مسؤولي الهيئة الفرعية للانتخابات والتمييز بين المؤسسات الاعلامية وتهديدات مجانية بالمقاضاة.

تخالف تصرفات مسؤولي الهيئة الفصل 9 من المرسوم 115 حول المساواة بين مؤسسات الإعلام في الحصول على الخبر وفرض قيود تعوق حرية تداول المعلومات والأخبار وتعطيل حق المواطن في إعلام تعددي وشفاف والفصل 10 حول حق الصحفي في مطالبة الجهات العمومية بالمعلومات والأخبار

والاحصائيات التي بحوزتها والفصل 11 حول عدم تعريض الصحفي لأيّ ضغط أو تهديدات والفصل 12 الذي يمنع المساس بكرامة الصحفي أو الاعتداء عليه. كما تخالف تلك الممارسات الفصل 136 من المجلة الجزائية الذي يجرم المنع من حرية العمل.

حول التغطية الإعلامية للانتخابات البلدية ماي 2018

أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري قرارا متسرعا يتعلّق بضبط القواعد الخاصة بتغطية الحملة الانتخابية البلدية والجهوية (ملاحق).

وذكر القرار بحرية التعبير وبضوابط مؤسسات الإعلام بخصوص حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية والامتناع عن بثّ خطابات الكراهية والعنف، وانتهاج النزاهة في تغطية الحملات والمداخلات والإنصاف والمساواة وحقّ الردّ والتصحيح ومنع بثّ أيّ محتويات إعلامية قد تؤثر في نتائج التصويت

1. موقف مختلف الأطراف من القرار:

في علاقة بالأطراف المرشحة للانتخابات البلدية، فإنّ القرار لقي قبولا من قبل الأحزاب الصغيرة والقوائم المستقلة التي رأت فيه قرارا عادلا ومتوازنا يساهم في تحقيق المساواة الانتخابية بين جميع المرشّحين والامتياز الوحيد الذي أسند للأحزاب التي تقدمت بأكثر عدد ممكن من القوائم ضمن الدوائر الانتخابية.

في هذا السياق صرّح قادة أحزاب الحكم أنّ القرار أدّى إلى برود الحملة الانتخابية وساهم في عزوف الناخبين، وهذه التصريحات مردّها عدم رضا تلك الأحزاب على مساواتها في التغطية الإعلامية مع الأحزاب الصغرى والقوائم المستقلة.

واللافت هنا أنّ القواعد التي وضعتها الهيئتان حالت دون التلاعب بالرأي العام الانتخابي.

وبسبب عدم رضى بعض الأطراف السياسية عن قواعد التغطية الإعلامية تمّ استهداف الهيئتين واعتبارها مسؤولتين عن ضعف نسبة المشاركة.

والأكيد أنّ قواعد التغطية سمحت لقوائم تعوزها الإمكانيات أو متواجدة في مناطق نائية بتبليغ صوتها وعرض برامجها وهذا في حدّ ذاته مكسب كبير.

2. موقف المؤسسات الإعلامية :

انقسم موقف المؤسسات الإعلامية وخاصة البصرية منها إلى متناغم مع قواعد التغطية وطيف آخر معارض لها. وتبعاً لذلك قررت بعض المؤسسات الإعلامية مقاطعة التغطية الإعلامية للانتخابات ولم تعتبرها حدثاً، وندد مسيرو المؤسسات المقاطعة بقرار الهيئتين واعتبروه "مضييقاً على حرية الاعلام".

وهذه أول مرة توضع قواعد صارمة لتغطية الحملة وتحافظ على نوع من المساواة في الحظوظ بين مختلف مكونات المشهد الانتخابي وتقطع بالتالي مع ظواهر الرشوة واستخدام المال السياسي للبروز وكسب الانتخابات. ولا يمكن أن ننسى في هذا السياق تصريحات مالك إحدى القنوات التلفزية الخاصة بعد انتخابات 2014 حين أكد أن قناته أيدت أحد مرشحي الرئاسة وأنها السبب وراء فوزه.

وخلال السنوات الفارطة لعبت بعض المؤسسات الإعلامية دوراً خطيراً في التلاعب بالعقول وتوجيه الرأي العام والتأثير على نتائج المواعيد الانتخابية وهو ما كان له الانعكاس السلبي على المسار الديمقراطي وساهم في تعكير المناخ السياسي العام.

لأول مرة يشعر جمهور الناخبين أن حظوظ المرشحين متساوية من حيث التغطية الإعلامية ومساحات التدخلات والنفوذ إلى وسائل الإعلام وتفادي عوامل التأثير المتأتمية من المال وتدخل كبار المسؤولين الحكوميين وبت الأخبار الكاذبة والدعاية الانتخابية غير المباشرة.

3. تغطية متوازنة رغم بعض النقائص:

من خلال متابعة فعاليات التغطية الإعلامية للانتخابات البلدية الأخيرة فإنه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- عموماً كانت التغطية متوازنة وعادلة وشفافة وطبق قواعد موضوعة سلفاً.
- بروز دور مؤسسات الإعلام العمومي في توازن التغطية وشموليتها.
- مساهمة مؤسسات الإعلام الخاصة في التغطية المتوازنة وتجاهل الضغوط التي سلطت على بعضها ومحاولات التأثير.
- تظلم بعض الإعلاميين من تعقيد القواعد المسطرة للتغطية.
- ضعف التواصل الإعلامي مع هيئة الانتخابات ومنع بعض الصحفيين من أداء مهامهم بصفة عادية وخاصة يوم الاقتراع وفي فضاءات فرز الأصوات.

- عدم تشريك المجتمع المدني مثل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والمؤسسات الإعلامية في وضع قواعد التغطية، وهو ما كان سيمكن من تفادي بعض التعقيدات وسوء الفهم بسبب عدم وضع قواعد للعمل الصحفي خلال عمليات فرز النتائج الانتخابية، ما أدى إلى حصول مشاكل في سليانة وشفافس وذلك من خلال عدم تمكين الصحفيين من نقل بعض النتائج الأولية في إبانها بدعوى عدم جواز ذلك، وعزل الصحفيين في مدارج القاعات الرياضية بما عطلّ عملهم بشكل كبير، يضاف إلى ذلك عدم وضوح تقسيم الأدوار داخل الأجهزة المشرفة على العملية الانتخابية، وهو ما دفع نقابة الصحفيين إلى إصدار بيان في الموضوع.
- ضرورة تقبل هيئة الانتخابات للنقد من قبل الصحافة لأنّ الغاية هي الارتقاء بعملها.
- سجّل المتابعون من خلال بعض الحوارات السياسية تساهلا في منح المجال أمام بعض الضيوف مقابل إحراج ضيوف آخرين وعدم فسح المجال أمامهم لطرح برامجهم.
- ولم تسعى الهيئة العليا للانتخابات خلال فترة الاقتراع بجزئها بالنسبة للأمنيين أو بالنسبة لبقية الناخبين إلى تفادي النقائص المسجلة أو التدخّل لمحاسبة المسؤولين عن عرقلة عمل الصحفيين خلال تغطية الانتخابات ولم تتخذ ضدهم اجراءات لتفادي عدم العود، ما انجرّ عنه حرمان المواطن من المعلومة في بعض المناطق بقفصة وسليانة والقيروان.

التوصيات

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعد ما سجّلته من اعتداءات على حرّية الصحافة والصحفيين خلال شهر ماي 2018 فإنّها توصي:

- وزارة الداخلية بتفعيل اتفاق اكتوبر 2017 بإيقاف العمل بالمطالبة بالإذن بمهمة والمطالبة بالترخيص فيما يتعلق بالمؤسسات المقيمة بتونس واعتماد البطاقات المهنية كمعرف للصحفي.
- هيئة الانتخابات باتخاذ التدابير الادارية الكفيلة بمحاسبة المسؤولين فيها عن عرقلة عمل الصحفيين ونشر نتائج التدقيق في الحالات للعموم
- النيابة العمومية بتسريع الملاحقة القانونية للمدعو عادل العلمي ومراعاة مبدأ تناسب الجرم مع العقوبة لمناهضة الافلات من العقاب التي تؤسس للممارسات أخطر
- وكلاء الجمهورية بعدم مطالبة الصحفيين بترخيص بالتصوير داخل فضاء المحكمة والالتزام بمقتضيات القانون الذي يخضع التصوير داخل قاعات المحاكم فقط للترخيص المسبق من القاضي الجالس
- ادارات المؤسسات الاعلامية باحترام حرية التعبير داخلها وعدم اخضاع المحتويات المنشورة لمصالحها الضيقة ما يحرم المواطن من حقه في الحصول على المعلومة

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع:

-المفوضية السامية لحقوق الإنسان

-اليونسكو